قليلة، كان من ضمنها، طبعاً، نقل سلطات وصلاحيات الحكومة الانتدابية، ممثلة في البداية بالحاكم العام والحكام الاداريين للمناطق المختلفة في القطاع، ومن ثمّ بالحاكم العام ومدير الشؤون البلدية والقروية عند استحداث الدائرة في المبنى الهيكلي للادارة المصرية في القطاع[٦٦]. وتحت مظلة أحكام القانون الانتدابي، استمرت البلديتان بتنظيم الشؤون المختلفة لنطاق عملهما، من طريق اصدار أنظمة خاصة متعددة[٦٧]. ولم يخرج نطاق العمل البلدي، خلال فترة الادارة المصرية، عن حدود النمطية الروتينية المحرّكة لنشاط البلديات في المجال الخدمي المباشر للسكان.

ان ما يثير الانتباه، في الحقيقة، ليس نمطية النشاطات الروتينية للبلديتين فحسب، بل امران اضافيان. الاول، عدم تطوير مؤسسات الحكم المحلي البلدي من طريق انشاء بلديات جديدة خلال ما يقرب من العقدين من الزمن؛ والثاني، عدم اجراء انتخابات بلدية في القطاع طوال فترة الادارة المصرية، والاستعاضة عنها بنمط تعيين اللجان، وحتى المجالس، البلدية. وكان الاثر السياسي الاهم لمثل هذه الممارسة إفراغ الحكم البلدي (والقروي) من البعد السياسي المحلي، وربطه بعجلة السلطة المصرية المركزية في القطاع. وبذلك تحوّلت كل من البلديتين من مؤسسة حكم محلي، من المفترض ان تدار من قبل مجلس بلدي منتخب وممثل للسكان، الى مؤسسة ادارة محلية امتدادية للجهاز الاداري المركزي المصري، تدار من قبل فلسطينيين مؤيدين للتوجّهات السياسية المصرية من ابناء العائلات الرئيسة في المدينة.

نظراً الى معارضتها سعي الملك عبدالله الى اقامة «سوريا الكبرى» وسياسته في فلسطين، وتأييدها المفتي وحكومة عموم فلسطين، لم تكن مصر على وطيد علاقة برشدي الشوّا، رئيس بلدية غزة ومن المحسوبين في فلسطين على «المعارضة» القريبة من عبدالله. ولكنها، مع ذلك، تركته في رئاسة البلدية، كعبدالرحمن الفرّا في رئاسة بلدية خان يونس، ربما لأنها آثرت عدم احداث تغيير سريع ومفاجيء غير معروف النتائج، على الصعيد المحلي، قبل ان تثبّت ركائزها المحلية. وعندما استقر لها الحال، استخدمت استقالة خمسة اعضاء من المجلس البلدي لغزة مدخلاً الى حل المجلس، وتعيين لجنة ثلاثية لادارة شؤون البلدية، برئاسة عبدالرزاق قليبو[٦٨]. وبعد فترة قصيرة من تعيين منير الريس عضواً بديلاً في اللجنة الثلاثية، في أيار (مايو) ١٩٥٢، وكان محسوباً على «المجلسيين» المؤيدين للسياسة المصرية، ووقوع الثورة في مصر في تموز (يوليو) من ذلك العام، استقال العضوان الآخران في آب (اغسطس) ١٩٦٩[٦٩]. وتمّ، اثر ذلك، تعيين لجنة جديدة، برئاسة المحامي عمر صوّان[٧٠]، واصبح الريّس، بعد اربعة شهور، نائباً لرئيسها[٧١].

بعد استقالة صوّان، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤، عُيّنت لجنة جديدة، كان فيها منير الريس يقوم «... بجميع مهام الرئيس لحين اشعار آخر»[٧٢]. وفي آذار (مارس) ١٩٥٦، استبدلت هذه اللجنة بمجلس بلدي، برئاسة الريّس ذاته[٧٣]. ومن المثير للانتباه ان امراً لاحقاً، أُصدر بعد اسبوعين من تشكيل المجلس، نص على تعديل «قانون البلديات» الانتدابي لعام ١٩٣٤ بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية غزة من اثني عشر الى ثلاثة عشر عضواً، واضافة رشاد الشوّا الى المجلس ليصبح نائباً لرئيس البلدية[٧٤]. وكان أمراً سابقاً قد قضى بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية خان يونس من ستة الى ثمانية اعضاء، ونصّ على تعيين اعضاء جدد في المجلس[٧٥].

كان الريّس رئيساً للبلدية عندما شنّت اسرائيل هجومها على مصر في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦. وبعد احتلال القطاع، تمّ عزل مجلس بلدية غزة، وتعيين مجلس جديد،